

Distr.: General
17 January 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثالثة عشرة
جنيف، 14-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 14 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة	
3	مقدمة.....
3	الإجراءات التي اتخذتها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.....
3	ألف - الاستفادة من تأثير التكنولوجيات الجديدة من خلال عمليات تقييم آثار التكنولوجيا.....
4	باء - زيادة تعبئة التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....
5	جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة.....
6	ثانياً - موجز الرئاسة.....
6	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية.....
11	باء - الاستفادة من تأثير التكنولوجيات الجديدة من خلال عمليات تقييم آثار التكنولوجيا.....
13	جيم - زيادة تعبئة التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....
15	دال - التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة (البند 7 من جدول الأعمال).....
17	ثالثاً - المسائل التنظيمية.....
17	ألف - افتتاح الدورة.....
17	باء - انتخاب أعضاء المكتب.....
18	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....
18	دال - مسائل أخرى.....
18	هاء - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.....
19	المرفق الحضور.....

مقدمة

عُقدت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، حضورياً وعن بعد، دورتها الثالثة عشرة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 14 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

ألف- الاستفادة من تأثير التكنولوجيات الجديدة من خلال عمليات تقييم آثار التكنولوجيا

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

- 1- تؤكد مجدداً الدور الرئيسي للبحث والتطوير والتكنولوجيا والابتكار وتنمية المهارات والتعاون الدولي ذي الصلة، باعتبارها محركات رئيسية للتحويل الهيكلي الذي يسهم في إيجاد اقتصاد تنافسي ومستدام وشامل وقادر على الصمود؛
- 2- تدرك أن البلدان النامية تحتاج إلى دعم لتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة وفعالة تعزز الابتكار وتسخر البيانات وتمكّن هذه البلدان من المشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي ومن جني الفوائد الإنمائية للرقمنة والتخفيف من المخاطر؛
- 3- تشدد على أهمية بناء القدرات الوطنية لتيسير تطوير التكنولوجيات الرائدة ونشرها واعتمادها واستخدامها، بما في ذلك التكنولوجيات التي لها صلة بالاقتصاد الرقمي، والحلول المبتكرة لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية؛
- 4- تشدد على الحاجة إلى تيسير استفادة المرأة من العلم والتكنولوجيا ومشاركتها في العمليات المُفضية إلى تحديد جداول أعمال العلم والتكنولوجيا والابتكار، والقرارات المتعلقة بالسياسات وتحديد الأولويات، بوسائل منها تنفيذ عمليات تقييم شاملة لآثار التكنولوجيا؛
- 5- تعرب عن ارتياحها لعمل الأونكتاد في مجال البحوث والتعاون التقني الذي يدعم البلدان النامية في فهمها خيارات السياسة العامة بغية توجيه الابتكار بطرق شاملة للجميع هدفها عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتتطلع إلى مواصلة العمل في هذا المجال؛
- 6- تطلب إلى الأمانة مواصلة تقديم تحليلها بشأن آثار التكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك التكنولوجيات والبيانات الرقمية، التي من شأنها أن تتيح فرصاً كبيرة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب التحديات التي تواجه أسواق العمل والانقسامات الاجتماعية والمسائل الأخلاقية؛
- 7- تشجع على تبادل المعارف وتعزيز التعاون والشراكات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بين الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، لتيسير تطوير التكنولوجيا دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 8- تشي على الأونكتاد لما يقدمه من دعم وتوجيه إلى البلدان النامية لوضع سياسات وطنية فعالة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- 9- تدعو الأمانة إلى استكشاف سبل تعبئة موارد إضافية لمواصلة عملها بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار والاقتصاد الرقمي؛

10- تدعو الأونكتاد إلى أن يواصل دوره في دعم البلدان النامية لتسخير الرقمنة والعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، ويشارك في النقاش الدولي بشأن التكنولوجيات الرائدة، التي يُتوقع أن تؤثر بشكل متزايد على المسارات الإنمائية لهذه البلدان.

الجلسة العامة الختامية

18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

باء - زيادة تعبئة التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

إذ تعترف بإسهام برنامج الأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،

1- تلاحظ بقلق عواقب الأزمات المتتالية على ثقة المستثمرين، وما نتج عنها من اتجاه تنازلي للاستثمار الأجنبي المباشر حالياً، والأثر السلبي على مستويات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

2- تعرب عن ارتياحها للبحوث المستفيضة وتحليل السياسات التي أجرتها أمانة الأونكتاد بشأن الاستثمار وتطوير المشاريع، لا سيما تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام، بما في ذلك الفصل المتعلق بأسواق رأس المال والتمويل المستدام؛

3- تعرب عن ارتياحها لعرض أمانة الأونكتاد أحدث الاتجاهات والسياسات العالمية في مجال الاستثمار لأغراض التنمية، لا سيما من طريق مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية ومرصد اتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة التابعين للأونكتاد، وتدعو الأمانة إلى مواصلة الإبلاغ باتجاهات وسياسات الاستثمار ورصدها وتقييم أثرها على التنمية؛

4- تشي كذلك على الأونكتاد لنجاحه في تطوير وإطلاق المنصة الإلكترونية لمرصده العالمي للتمويل المستدام، وتشجع الأمانة على مواصلة تطوير هذه المبادرة ومواصلة العمل مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص لجعل النظام المالي أكثر استدامة وعالمياً في نطاقه، بما في ذلك لصالح البلدان النامية؛

5- تشي على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته التاسعة والثلاثين، وتشدد على الدور المحوري الذي يضطلع به الإبلاغ عن الاستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعترف بعمل الأونكتاد في دعم أعضائه في تعزيز عمليات الإفصاح الموثوقة والقابلة للمقارنة عن الأداء المالي وأداء الاستدامة، بوسائل منها إقامة شراكات إقليمية؛

6- تشي على أمانة الأونكتاد لتنظيمها اجتماع الخبراء الأحادي السنة المعني بإعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المشهد التنافسي لما بعد الجائحة، وتشجع الأونكتاد على مواصلة تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود من طريق دعم تحولها الاقتصادي الهيكلي؛

7- تطلب إلى الأونكتاد مواصلة دعم تبادل الخبرات الوطنية ونشر أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار، بوسائل منها منح جوائز لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

الجلسة العامة الختامية

18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- نظرت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، في جلستها (الصباحية) العامة، المعقودة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في تقريرين في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

2- قدم نائب الرئيسة - المقرر التقرير نيابة عن رئيسة الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية.

3- وأحاطت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/26.

اجتماع الخبراء المعني بإعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المشهد التنافسي لما بعد الجائحة

4- عرض التقرير رئيس اجتماع الخبراء المعني بإعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المشهد التنافسي لما بعد الجائحة

5- وأحاطت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/EM.6/3.

(ب) تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

6- عرض التقرير نائب رئيسة الدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

7- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/103، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها ووافقت على جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين الوارد في الوثيقة المذكورة.

ثانياً - موجز الرئاسة

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

البيانات الافتتاحية

8- افتتحت الدورة الأمانة العامة للأونكتاد. وأدلى ببيانات المتكلمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل هايتي، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل المغرب؛ وممثل باكستان؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل مصر؛ وممثل بيرو؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية.

9- ولاحظت الأمانة العامة للأونكتاد، في بيانها الافتتاحي، أن الأونكتاد يسعى جاهداً إلى تنفيذ عهد بريدجتاون في سياق الأزمات المتتالية الحالية، التي تتسم بحلقات مفرغة، وتوالي أوجه عدم المساواة، وعدم الاستقرار المزمّن. فجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لم تنته بعد، وما فتئ تغير المناخ يضرب بشدة كل عام. وما فتئت أزمة غلاء المعيشة توسع رقعة الفقر والجوع على نحو يندب بالخطر. ويستتفد ارتفاع أسعار الفائدة السيولة في العالم النامي بوتيرة قياسية، ولا يترك غير مجال محدود للاستثمار مستقبلاً.

10- وشددت الأمانة العامة على الاتجاه التنازلي للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يشير إليه مرصد الأونكتاد لاتجاهات الاستثمار. وفي الوقت الذي حافظت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو سريع في عام 2021 حتى الربع الأول من عام 2022، عادت وانخفضت في الربع الثاني بنسبة 31 في المائة، فبلغت 357 مليار دولار. وهذا الانخفاض أقل بنسبة 7 في المائة مما يقابلها في عام 2022، وهو ما يعكس تحولاً في معنويات المستثمرين بسبب الأزمات المتعددة ومخاوف الركود. فعجز الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالبلدان النامية وقدره 2,5 تريليون دولار حسب تقديرات الأونكتاد في عام 2015 ارتفع بشدة إلى 4,3 تريليونات دولار في أعقاب الجائحة والحرب في أوكرانيا. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة تعبئة التمويل العام والخاص لسد هذه الفجوة. وقد روج الأونكتاد لاتباع نهج عالمي، يُشرك جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار والتنمية. وقد يكون لأسواق رأس المال على وجه الخصوص تأثير حاسم في ذلك. فوفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2022، بلغت المنتجات المالية المعنية بموضوع الاستدامة 5,2 تريليونات دولار في عام 2021، بعد أن كانت لا تتعدى 800 مليار دولار في عام 2017، مسجلة قفزة تفوق ستة أضعاف ما كانت عليه. وبلغت السندات المستدامة التي أصدرتها الاقتصادات النامية وحدها في عام 2021 ما قيمته 130 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف مستواها في عام 2020. وساعدت هذه المنتجات على توجيه رأس المال الذي تدعو إليه الحاجة نحو الهياكل الأساسية المستدامة، والإسكان المستدام، والطاقة المتجددة، وغيرها من القطاعات التي تعتبر حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11- وتبين هذه التطورات أن المؤسسات الاستثمارية بدأت في التصدي للتحديات المناخية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالصحة العامة، وإدراج موضوع الاستدامة بصورة متزايدة ضمن قرارات الاستثمار. وما فتئت حكومات الاقتصادات المتقدمة النمو والتنمية تكثف جهودها أيضاً لدعم نمو التمويل المستدام، وذلك بوضع الأطر التنظيمية والمعايير وشروط الإفصاح المتعلقة بالاستدامة. ومع ذلك، لم تتحقق بعد الإمكانيات الكاملة لأسواق رأس المال في تمويل التنمية المستدامة. وعلى الرغم من النمو السريع، ما زال التمويل المستدام في مراحله المبكرة. ومعظم المنتجات تشكل ادعاءات ذاتية دون معايير مقبولة على نطاق واسع وتحقق أطراف ثالثة منها، وهي منتجات واجهت تحديات شديدة تتعلق بالتنمية الأخضر والمصادقية.

وما زالت الاقتصادات النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، غائبة إلى حد كبير ولم تستعد بعد من سوق التمويل المستدام. وما فتئ الأونكتاد يعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الأولى في سلسلة القيمة الاستثمارية لإنشاء نظام إيكولوجي مالي تمكيني عالمي دعماً لنمو التمويل المستدام وتحقيقاً لقدر أكبر من المصادقية والمساءلة والاتساق في الأسواق. وضمن هذه الجهود، ستشهد اللجنة إطلاق منصة المرصد العالمي للتمويل المستدام التي تهدف إلى التصدي للتحديات الناشئة عن تجزؤ معايير الاستدامة، وتعقيدات الإفصاح، وانتشار المعايير، وادعاء الاستدامة الذاتي. ومن ثم، ترمي هذه الجهود إلى الإسهام في بناء نظام بيئي مالي عالمي تكون فيه التنمية المستدامة، محددة بأهداف التنمية المستدامة، جزءاً لا يتجزأ من نماذج الأعمال التجارية وثقافة الاستثمار.

12- ولاحظت الأمانة العامة أن العلم والتكنولوجيا والابتكار جزء لا يتجزأ من عمل اللجنة. فقد كشفت الجائحة عن الدور الحاسم، على الصعيد العالمي، للعلم والتكنولوجيا والابتكار وللفجوات التي ما فتئت تتوسع. وأظهرت الجائحة أيضاً كيف أصبح النفاذ إلى الإنترنت خطأ فاصلاً رئيسياً في مصير مليارات الأشخاص حول العالم. فوفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مثلاً، لم يكن لدى 1,2 مليار طفل ربط بالإنترنت في منازلهم عندما ضربت جائحة كوفيد-19، ومن ثم ضاعت، بشكل شبه كامل، إمكانية مواصلتهم للتعليم.

13- وكشفت الفجوات التكنولوجية أن أوجه عدم المساواة الرقمية والاجتماعية والاقتصادية أصبحت متشابكة بشكل متزايد. وكشفت الحرب في أوكرانيا عن التحديات الجيوسياسية المتعلقة بالتكنولوجيا والتجارة، فضلاً عن الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وسبق أن خلص تقرير التكنولوجيا والابتكار 2021 إلى أن كل موجة من موجات التغيير التكنولوجي تجلب عدم المساواة بأشكال جديدة. وهذا ما يحدث مع البيانات. فقد أصبحت البيانات مورداً اقتصادياً واستراتيجياً ما فتئت تتزايد أهميته. ومن شأن البيانات، إذا ما أُديرت بطريقة جيدة، أن تساعد على تجاوز بعض تحديات التنمية على الصعيد العالمي، مثل تغير المناخ واندلاع الجوائح. وفي حال لم تُعالج هذه البيانات على نحو سليم، فإن ذلك قد يفضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، وإلى نتائج إنمائية غير متكافئة، وتقويض لعمل شبكة الإنترنت يؤدي إلى تجزؤها. وأعربت بلدان نامية عديدة عن قلقها من أنها ستصبح مجرد جهات تصدر البيانات الخام إلى المنصات العالمية، وتعتمد في الوقت نفسه على المعرفة الأجنبية والمهارات الرقمية التي تُستخلص من بياناتها الخام. ويعرف سياق إدارة هذه البيانات توتراً وتجزؤاً شديداً. وتدعو الحاجة إلى نهج أكثر توازناً لإدارة البيانات العالمية لإيجاد أرضية مشتركة لتوظيفها لصالح الناس والكوكب. وينبغي في نهاية المطاف أن ترمي إلى التمكين من التدفق الحر للبيانات قدر الإمكان وحسب الضرورة، مع التمكن من معالجة الأهداف الإنمائية.

14- وفي تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021، شدد الأونكتاد على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذه العملية. فلجميع الناس على هذا الكوكب مصلحة في نتائج جهود العلم والتكنولوجيا والابتكار. غير أن البلدان أو المجموعات السكانية لا تشارك جميعها على قدم المساواة في تحديد مسارها، حيث إن المجتمعات والبلدان الفقيرة كثيراً ما تتخلف عن الركب. وعلى نحو ما دعا إليه الأونكتاد منذ وقت طويل، ينبغي للبلدان أن تنشئ المؤسسات اللازمة وتمنح الحوافز الضرورية لكي تظهر نظم ابتكارية وطنية قوية موجهة نحو التنمية من شأنها أن تفضي إلى مجتمعات أكثر ازدهاراً وشمولاً واستدامة.

15- وأقر ممثلو بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين بقيمة تقرير الاستثمار العالمي 2022: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام، وسلطوا الضوء على التحليل التطلعي لاتجاهات وسياسات الاستثمار الدولية التي تجعل التقرير أداة قيّمة لصنع القرارات. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى أن الفصل المتعلق بأسواق رأس المال والتمويل المستدام يشكل استجابة جوهرية للجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة بشأن تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وأبرزت إحدى المجموعات الإقليمية والمندوب حاجة البلدان النامية إلى مساعدة الأونكتاد في أسواق التمويل المستدام التي تتطور بسرعة. وسلطت المجموعة الإقليمية وبعض المندوبين الضوء على النهج التطلعي المستخدم، الذي يتمثل في توسيع سلسلة الاستثمار، بوسائل منها تعبئة الجزء الأول (الذي يضم جهات فاعلة رئيسية طويلة الأجل مثل صناديق أسواق الأوراق المالية والمعاشات التقاعدية والثروة السيادية)، وذلك من خلال مبادرات عالية الأداء مثل مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، وتيسير الاستثمار المؤسسي المستدام، والمحاسبة والإبلاغ. واعترفت مجموعة إقليمية ومندوب آخر أيضاً بالمرصد العالمي للتمويل المستدام أداة هامة لتجاوز شواغل التمويل المستدام. وأعرب العديد من المندوبين عن قلقهم إزاء عدم كفاية التمويل المستدام والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ ودعا أحد المندوبين إلى سياسات أكثر جرأة. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل للسياسات التقييدية التي اعتمدت مؤخراً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16- وأقر عدة مندوبين بعمل الأونكتاد في مجال الاستثمار وتغير المناخ، لكنهم أشاروا إلى الحاجة الملحة لزيادة الاستثمار من أجل القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، ومعالجة الاختلال المتزايد بين الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي التكيف معه، بوسائل منها تعزيز السياسات المحددة الهدف. وسلط عدة مندوبين الضوء أيضاً على عمل الأونكتاد بشأن الضرائب الدولية وعلاقتها بسياسات الاستثمار، وطلبوا أن يجري الأونكتاد مزيداً من التحليل بشأن الآثار المترتبة على الإصلاحات، ويدعم البلدان النامية في تحديث مخططات وأطر سياساتها الاستثمارية. وأشار عدة مندوبين إلى الحاجة المستمرة إلى إصلاح نظام الاستثمار الدولي وتحديثه والارتقاء به، وزيادة مواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. واعترفوا بإسهام الأونكتاد الموضوعي في تقديم المساعدة في هذا المجال ودعم إصلاح النظام الدولي. وسلط بعض المندوبين الضوء على منتدى الأونكتاد العالمي للاستثمار بوصفه حواراً بين جهات متعددة صاحبة المصلحة من أجل تشجيع الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة. وشددت مجموعة إقليمية ومندوب آخر على الدور الذي من شأن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية أن تضطلع به في تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد.

17- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية إدراج قضايا سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن مناقشات اللجنة. فللعلم والتكنولوجيا والابتكار دورٌ حاسم في التحول الهيكلي نحو تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم، ينبغي إدماج التكنولوجيا بشكل كبير ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وبذلك فإن الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال السياسات العامة لتشكيل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً يحظى بالتقدير. ولاحظ ممثل المجموعة إجراء استعراضات لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، واستعراض أنجز مؤخراً في بوتسوانا واستعراض مقبل في سيشيل. وأثنى على الجهود الأخرى التي يبذلها الأونكتاد، بما في ذلك برنامج لبناء قدرات البحث العلمي يركز على الباحثين العلميين الشباب، فضلاً عن بحوث الأونكتاد، مثل تقرير التكنولوجيا والابتكار، والدراسات الحالية وموجزات السياسات. ولاحظ أن تطوير التكنولوجيا والمهارات عن طريق التعاون الدولي يدعم التحول الهيكلي، وأنه محوري في العلم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة. ولاحظ أيضاً أنه ينبغي تطوير التكنولوجيا بموازاة التجارة لتيسير التجارة الإلكترونية.

18- وأكد ممثل مجموعة إقليمية أخرى أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في دفع عجلة التنمية والتحول الهيكلي، ودورها الحاسم في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

19- وأعرب أحد المندوبين عن أسفه للآزمات المتعددة التي تُفاقم أوجه عدم المساواة والضعف الاجتماعي والقيود المالية. ووصف الفيضانات التي أصابت بلده مؤخراً واستشهد بتقييم أولي مشترك قدر أن هناك حاجة إلى 40 مليار دولار لتعويض الخسائر. وأثنى على عمل الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومجال عمليات تقييم آثار التكنولوجيا مشدداً على إسهامها القيم في مجال المساعدة التقنية.

وأضاف أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن ثغرات نظمية في إنتاج التكنولوجيات وتوزيعها والقيود التي تفرضها الملكية الفكرية والتي تعوق تحقيق الأهداف الصحية الشاملة. وأشار إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار جزء لا يتجزأ من الحلول الرامية إلى مكافحة عدم المساواة والضعف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى أنه يلزم إنشاء آلية دولية مكرسة تعنى بتطوير التكنولوجيا ونقلها إلى بلدان الجنوب لضمان أن تتمكن البلدان النامية من تسخير الفوائد التي تتيحها أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا والابتكار على قدم المساواة مع العالم المتقدم النمو، مع التركيز بوجه خاص على النظم الإيكولوجية للبحث والتطوير.

20- وأعرب مندوب آخر عن تقديره لعمل الأونكتاد في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعا إلى زيادة التعاون الدولي ودعم الأونكتاد عن طريق أركانه الثلاث.

21- وأعرب مندوب آخر عن تقديره للأونكتاد وسويسرا لمساعدتهما على وضع برنامج للاستثمار في التجارة الإلكترونية، وهو مشروع بالغ الأهمية من شأنه أن يساعد على تجاوز الفجوة الرقمية واستيعاب الاستثمارات.

22- ورددت مندوبة أخرى أهمية تركيز اللجنة على الاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشارت إلى أن هذه المجالات مهمة للجهود الرامية إلى التحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد سعياً إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وناقشت نشاط منتدى الاستثمار الكاربيبي 2022 والتركيز على بناء قدرات الصمود، بالاعتماد على الرقمنة والتكنولوجيا، وعلى النقل والخدمات اللوجستية. وأبرزت أهمية التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا في تقليص الفجوة الرقمية وتحسين وضع البلدان النامية للاستفادة من التكنولوجيات في سعيها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وذكرت أن من شأن الاستثمارات في التكنولوجيات الرائدة والخضراء أن تنطوي على آثار إيجابية (مثل التخفيف من الأثر البيئي للتصنيع) إلى جانب آثارها السلبية، وأن تقييم التكنولوجيا أمر بالغ الأهمية لتزويد واضعي السياسات برؤى مستنيرة بشأن آثار اعتماد التكنولوجيات الجديدة.

23- ووصف ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الاستثمارات المادية والناعمة لمبادرة البوابة العالمية في التحول الرقمي والأخضر، فضلاً عن الإنجازات التي تحققت في مجال التوصيلية الرقمية في أمريكا اللاتينية، وممرات النقل، ونقل التكنولوجيا في أفريقيا.

24- وشدد أحد المندوبين على الحاجة إلى زيادة التمويل العام والخاص، مع وضع سياسات محددة الهدف بشأن الاستثمار ذي الصلة بتغير المناخ. ودعا إلى تجديد الجهود لاستعراض معاهدات الاستثمار الثنائية القديمة، وشدد على الحاجة إلى تعزيز البحث والتطوير والابتكار في البلدان النامية.

مسائل أخرى

آخر التطورات في الاتجاهات والسياسات في مجال الاستثمار وتطوير المشاريع

25- عرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد التطورات الأخيرة في مجال الاستثمارات الدولية، بما في ذلك حدوث انتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021، وإن كان توزيعه جغرافياً قد تم على نحو غير متساو. وعلاوة على ذلك، لم تنتعش الاستثمارات في القدرات الإنتاجية، خلافاً لعمليات الدمج والتملك، وتمويل مشاريع الهياكل الأساسية، وإعادة استثمار الأرباح في البلدان المتقدمة النمو. والتوقعات الراهنة قائمة. فقد أفضى ارتفاع مستويات الديون والتضخم وأسعار الفائدة إلى خنق الاستثمارات الجديدة. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفصلين الثاني والثالث من عام 2022، وستظل ضعيفة لبقية العام وربما أيضاً في عام 2023، بسبب ارتفاع عدد تدابير الاستثمار التقييدية والنزاعات بين المستثمرين والدول، وتفاقم التوترات الجيوسياسية، وإعادة تنظيم الحوكمة الاقتصادية العالمية.

وفي ضوء هذه الخلفية، توجد ثلاث فرص استثمارية في مجالات القطاعات المتصلة بالاستدامة، لا سيما في الهياكل الأساسية، والصحة، والأعمال التجارية الزراعية (تحقيقاً للأمن الغذائي)، وتغير المناخ؛ وإعادة هيكلة سلسلة القيمة العالمية (التنوع، والمراكز الجديدة للاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة والمراكز الإقليمية)؛ والتحول الذي تحركه التكنولوجيا، بما في ذلك نقل خدمات القيمة المضافة العالية إلى الخارج وخدمة المصنوعات.

26- وسأل أحد المندوبين عن الجهود المبذولة لتحديد حجم أثر التدابير المقيدة للاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشاد مندوب آخر بجهود الأونكتاد في مجالات الاستثمار والعلم والتكنولوجيا، وارتأى أن تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الربع الثاني من عام 2022 أثر عالمي سلبي آخر للحرب في أوكرانيا. واستفسر عن حجم إمكانات التمويل الخاص في مجال التكيف مع تغير المناخ. ولاحظ أيضاً أن مخاطر المنازعات بين المستثمرين والدول بشأن السياسات البيئية وسياسات تغير المناخ أثبتت الحاجة إلى مبادرات إصلاحية، مثل مبادرات المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فيما يتعلق بنظام اتفاقات الاستثمار الدولية لجعلها أكثر استقلالية وشفافية وشرعية.

27- وردّ المدير على ذلك بالقول إن الإصلاحات التي ذكرها المندوب تركز على الخطوات الإجرائية، في حين أن الحاجة تدعو أيضاً إلى إصلاحات لجوهر معاهدات الاستثمار. فمعظم الاتفاقات السارية لا تشير إلى التنمية المستدامة. بل إن قلة من المعاهدات الحديثة لا تُدرج أي أحكام لتشجيع التنمية المستدامة. وهذه هي المجالات التي يمكن للأونكتاد أن يضيف قيمة أكبر إليها. وتناول المدير بمزيد من التفصيل الدور الرئيسي الذي يضطلع به الأونكتاد في تحديث النظام الحالي لمعاهدات الاستثمار وضمان عملها على تحقيق التنمية المستدامة. وقدم تفاصيل الوضع الحالي والفرص المتاحة للاستثمار العام والخاص لتمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتحدث عن أثر الإصلاح الضريبي العالمي على البلدان النامية، وسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات ضريبية واستثمارية متماسكة. وأشار إلى أن الشعبة تقدم الدعم للعمليات الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بالفصل المتعلق بالاستثمار في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأنها ستواصل العمل بشأن الاستثمار وتغير المناخ وإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

28- وشددت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد على آخر أنماط اعتماد التكنولوجيا، لا سيما في سياق البلدان النامية، والحلول الكفيلة بضمان استخدام منتج للتكنولوجيات بغية التصدي لتحديات التنمية المستدامة، وذلك على النحو المبين في أحدث طبعات تقرير الأونكتاد عن التكنولوجيا والابتكار وتقرير الأونكتاد عن الاقتصاد الرقمي.

29- واتسمت الموجة الأخيرة من التقدم التكنولوجي بانتشار غير متكافئ للتكنولوجيات الرائدة واستخدامها. وينشأ عدم المساواة عند المصدر، حيث إن إنتاج التكنولوجيا ينحصر في حفنة من البلدان، ويتركز إلى حد كبير في الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فالفجوة التوصيلية تقابلها فجوة البيانات التي ما فتئت تتسع.

30- ويقتضي اقتناء التكنولوجيا الاستعداد لذلك، في حين أن معظم البلدان الأقل استعداداً توجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشمل التحديات ذات الصلة التي تواجهها البلدان النامية قدراتها التكنولوجية المنخفضة، وندرة الموارد العامة والخاصة لتمويل البحوث والابتكار، وعدم كفاية رأس المال البشري.

31- وقد سعى الأونكتاد من ثم إلى بناء القدرات بإطلاق مبادرات مثل عمليات تقييم آثار التكنولوجيا، وتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، واستراتيجيات التجارة الإلكترونية، وتمكين المرأة.

32- وأوصت المديرية بقيادة قوية وحكومات استباقية لتشكيل التكنولوجيات الرائدة وتوجيه التنمية الاقتصادية، والعمل في الوقت نفسه على التخفيف من نتائجها الضارة. وتتطلب النتائج المنصفة وضع سياسات اجتماعية ذات رؤى يدعمها النشاط الاجتماعي للمواطنين والابتكار على مستوى القواعد الشعبية. ودعت المديرية إلى تعاون دولي وإجراء حوار شامل لمعالجة قضايا التكنولوجيات الرائدة مثل عدم وجود أطر أخلاقية متسقة، لأنه على الرغم من عدم مشاركة كل بلد في تطوير التكنولوجيات الرائدة، فسوف تتأثر جميع البلدان بهذه التطورات.

33- وسأل أحد المندوبين عما إذا كان هناك أي بحث بشأن قواعد وأنظمة التجارة الإلكترونية، فضلاً عن إدارة البيانات. فردت المديرية بأنه على الرغم من أن هذا الأمر مستحب، فإنه لا يوجد اتفاق بشأن إدارة البيانات، ولا يوجد أي اتفاق دولي حتى بشأن الإحصاءات والتصنيف والأخلاقيات والجوانب التنظيمية. وأعربت عن أملها في أن تسهم الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في أيار/مايو 2023، في بناء توافق في الآراء بشأن هذه المجالات.

باء - الاستفادة من تأثير التكنولوجيات الجديدة من خلال عمليات تقييم آثار التكنولوجيا (البند 5 من جدول الأعمال)

34- عرض رئيس فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة لتيسير مناقشة اللجنة بند جدول الأعمال بشأن الاستفادة من تأثير التكنولوجيات الجديدة من خلال عمليات تقييم آثار التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن العلم والتكنولوجيا والابتكار ظلت محركات رئيسية لرفع مستويات المعيشة على مر الزمن، فإن نشر التكنولوجيات الجديدة يثير عادة تحديات جديدة، وينبغي وضع سياسات لتسخير التقدم خدمة للتنمية المستدامة والشاملة. وتشكل عمليات تقييم آثار التكنولوجيا أداة مفيدة لتحقيق هذه الغاية، في وقت عُممت هذه التقييمات في البلدان المتقدمة، لكن تعميمها في العالم النامي ما زال متخلفاً عن الركب. وحددت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة عمليات تقييم آثار التكنولوجيا بوصفها مجالاً ينبغي فيه للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل أن تعكف على بناء قدرتها على إدارة تطوير واعتماد وتنفيذ العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونفذ الأونكتاد مشاريع تجريبية في ثلاثة بلدان أفريقية في مجالي الأعمال التجارية الزراعية والطاقة، وهو ما مكّن المؤسسة من صقل منهجيتها لتقييم التكنولوجيا في البلدان النامية.

35- وتألف فريق التحوير من أربعة أعضاء هم الرئيس التنفيذي للمعهد الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار في سيشيل؛ والمدير المساعد للعلم والتكنولوجيا، إدارة العلم والتكنولوجيا بوزارة التكنولوجيا والعلم في زامبيا؛ وخبير استشاري مستقل، جنوب أفريقيا؛ وأحد كبار الباحثين، برنامج تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية، المعهد الألماني للتنمية والاستدامة، ألمانيا.

36- وتبادل أحد المتحاورين خبرات سيشيل بشأن تقييم للاحتياجات التكنولوجية أُجري في عام 2017 وتقييم جارٍ لآثار التكنولوجيا مع الأونكتاد. وبالنظر إلى التحدي الديمغرافي الذي تمثله قلة عدد سكان البلد، يُمثل عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة عقبة كبيرة.

37- وتحدث متحاور آخر عن تهميش أفريقيا عند تطوير التكنولوجيات ودعا إلى تجديد المنظمات الدولية دعمها من حيث الموارد المالية وبناء القدرات. وعرض أيضاً تجربة بلده مع تقييم جارٍ لآثار التكنولوجيا مع الأونكتاد.

38- وشرح متحاور آخر تجارب جنوب أفريقيا واستعدادها لإجراء بحوث في هذا الصدد، وتحدث أيضاً عن حالة قطاعات الطاقة والزراعة والتنمية المستدامة. ووصف النظام الوطني للابتكار وبيئة السياسات في بلده وما أحرز من تقدم في مشروع للأونكتاد في مجال التقييم التقني. ودعا إلى قاعدة رأس مال ثابتة ومستدامة لضمان التضامن بين الأجيال.

39- وعرض متحاور آخر أمثلة على التقييم التقني في ألمانيا، وكيف حفزت هذه التقييمات النقاش العام وعززت خطاب تطبيق التكنولوجيات وما تتطوي عليه من تهديدات. ولاحظ أيضاً أن السلطات وضعت برامج وطنية مخصصة للبحوث وتنظيماً لهذه البرامج. ولما كان يمكن للقرارات المتعلقة بالتكنولوجيات في إحدى الولايات القضائية أن تكون له آثار عالمية، فقد دعا إلى إجراء عمليات تقييم رسمية لآثار التكنولوجيات لها بعد متعدد الأطراف يمكن للأونكتاد ضمنها أن يضطلع بدور لضمان عملية تشريعية منصفة وفعالة على الصعيد العالمي.

40- ودعا أحد المندوبين إلى اتباع أعلى معايير الأخلاقيات لضمان تقييم التكنولوجيات بطريقة محايدة. وأضاف أنه ينبغي أن يمثل تقييم التكنولوجيات، لا سيما في قطاع الطاقة، لمبدأ الحياد التكنولوجي ليبرز أن الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة يشكل أولوية عليا للبلدان النامية.

41- وشكر مندوب آخر الأونكتاد على البحوث والمساعدة التقنية التي أتاحتها للبلدان النامية، ولاحظ التقدم المحدود الذي أحرزته البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب الأزمات العالمية الأخيرة. ودعا إلى إجراء تغيير في علاقات القوة وتحويل في مناطق تركيز الاستراتيجيات الإنمائية القديمة.

42- ورحب مندوب آخر بإرشادات تقييم التكنولوجيات. ولاحظ أن التغيير التكنولوجي يفيد البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية، لكن بقية البلدان تحتاج إلى تحليل الآثار الاجتماعية والبيئية التكنولوجيات الجديدة، قبل نشرها، واتخاذ تدابير للتخفيف من آثارها السلبية. وأضاف أن بلده لا يؤيد اعتماد التكنولوجيات التي تنتهك خصوصية المواطنين أو تعرض الناس للجرائم السيبرانية أو تفاقم عدم المساواة. وأثنى على منهجية الأونكتاد لتقييم التكنولوجيات، لا سيما سهولة استخدامها. وأعرب عن قلقه إزاء نقص في الأموال يقوض عمل الأونكتاد مع البلدان النامية، وحث البلدان المتقدمة النمو القادرة على توفير التمويل على فعل ذلك، لا سيما فيما يتعلق بالتوزيع العادل للقاحات وبناء القدرة على الصمود. وأشار إلى أن بلده بصدد إعداد طلب موجه إلى الأونكتاد لتقديم مساعدته التقنية لاستعراض سياسة بلده في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار للفترة 2013-2022 وما يتصل بها من استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الختام، لاحظ الروابط القائمة بين عمل الأونكتاد في مجال تسخير التكنولوجيات لأغراض التنمية وبين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

43- وعلقت مندوبة أخرى على الجهود التي يبذلها بلدها لتتوسع اقتصاده بعيداً عن قطاع الطاقة، وعدم استعداد العديد من الشركات في البلدان النامية لاعتماد تكنولوجيا التصنيع. وأضافت أنها ترحب ترحيباً خاصاً بتقييم التكنولوجيات في هذا القطاع. وسألت عن الشكل الذي سيأخذه تقييم التكنولوجيات المتعدد الأطراف وعن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الأونكتاد.

44- ووصف مندوب آخر الجهود التي بذلها بلده لإجراء تقييم لآثار التكنولوجيا الصحية منذ تأسيس مجلس المعلومات والتنسيق والتقييم التكنولوجي ليكون مجلساً عالمياً رائداً للتحالفات المعنية ببحوث اللقاحات. وشملت المجالات التي تكلفت بالنجاح الباهر النمو الذي تحركه التكنولوجيا عن طريق تعزيز العديد من الشركات الناشئة وسد الفجوات بين الجنسين، لا سيما في المناطق الريفية، وزيادة فرص عمل النساء. وأضاف أن بلده يستضيف 100 شركة "مليارية"، ومن ثم فهو واثق من أن الاقتصاد الرقمي لبلده سيصل إلى تريليون دولار في عام 2025. وناقش أيضاً النمو السريع للقطاع الوطني للتكنولوجيا الحيوية. وشدد على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

45- وسلطت مندوبة أخرى الضوء على إنشاء مؤسسة جديدة مؤخراً لتقييم التكنولوجيا بعد أن زادت احتياجات بلدها في مجال الرعاية الصحية بما يتجاوز طاقتها. وأضافت أن المؤسسة الجديدة أدخلت تحسينات على تقييم التكنولوجيا بفضل فريق متعدد التخصصات. وسألت عن كيفية التعامل مع ندرة الموارد البشرية وعن المبادئ الاحترازية عند تقييم التكنولوجيا. وطلبت أيضاً توضيحاً بشأن وضع مبادئ توجيهية متعددة الأطراف وبشأن الموازنة المؤسسية لتقييم التكنولوجيا، نظراً لنقص الموارد المتاحة للبلدان النامية وتباين المخاطر من بلد إلى آخر.

46- وسلط مندوب آخر الضوء على الأولوية التي يوليها بلده حالياً للبحث والتطوير، من أجل توسيع نطاق الصناعة التحويلية والتجارة تحديداً، مع استخدام المواد الخام على نحو مسؤول. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تسهم في العمل المتعدد الأطراف بشأن تقييم التكنولوجيا، وعن العوامل الأخرى لتقييم التكنولوجيا التي تعتبر مهمة بخلاف المشاركة العامة وبناء قدرات البلدان النامية.

47- وأقر مندوب آخر بأهمية تقييم التكنولوجيا بالنسبة لبلده نظراً للنتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها بفضل الذكاء الاصطناعي في القطاع الزراعي، وإيجاد فرص للعمل، والسعي لتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر.

48- وسأل رئيس الجلسة في رده عن مدى مراعاة الأونكتاد القضايا الجنسانية في منهجيته لتقييم التكنولوجيا. وسأل أحد المندوبين عن دور مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في نشر التقييم التكنولوجي في هذه البلدان.

49- وردّ رئيس الفرع بأن المنظور الجنساني في تقييم التكنولوجيا شاغل أساسي لعمل الأونكتاد. فالأمانة تترك تماماً أثر أوجه عدم المساواة في تطبيق التكنولوجيا. والمنهجيات الشاملة، بما في ذلك المنهجيات الشاملة للجنسين، تكتسي أهمية قصوى. ولاحظ أن مصرف التكنولوجيا منهمك حالياً، ضمن إعادة تركيز استراتيجية، بما ستكون عليه المساهمات الرئيسية للمصرف نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت منهجيات تقييم التكنولوجيا أساسية لإعادة التركيز هذه لأن ولاية مصرف التكنولوجيا تنص على دعم نشر التكنولوجيا في أقل البلدان نمواً. ويلزم النظر بدقة في جميع الآثار المحتملة. وفي الختام، أقر بأهمية مبدأ الحياد التكنولوجي وتقادي المفاهيم المسبقة التي ترى أن تكنولوجيا بعينها جيدة أو سيئة.

50- وأوضح أحد المتحاورين أنه يرى ضرورة وجود آليات متعددة الأطراف لتقييم التكنولوجيا، وأن ثمة ثلاثة أسباب تبرر ذلك هي الفروق في آثار وتكاليف التكنولوجيا ذاتها التي يجري نشرها في جميع أنحاء عالم تسوده العولمة؛ وإمكانية اختلاف الفرص والمخاطر بشكل كبير في مختلف المناطق، لا سيما في سياق تغير المناخ؛ وحق البلدان النامية في معرفة كيفية تأثير التكنولوجيا عليها. وفي الختام، أشار إلى أن الهيدرودجين أحد المواضيع التي يجب مناقشتها دولياً.

51- وشدد متحاور آخر على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ومناقشة التعاون المتعدد الأطراف خدمة لمصالح البلدان الصغيرة ذات الموارد المحدودة. وأضاف أن بالإمكان تعزيز النظام الإيكولوجي للعلم والتكنولوجيا والابتكار باستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشار إلى أن دبلوماسية العلم والتكنولوجيا والابتكار تضطلع بدور حاسم بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها إلى تسريع تنميتها الاقتصادية، التي ينبغي أن توضع في صميم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جيم - زيادة تعبئة التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(البند 6 من جدول الأعمال)

52- عرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد النقاط الرئيسية الواردة في تقرير الاستثمار العالمي 2022. وقال إن التقرير يشير إلى النمو الأخير في سوق التمويل المستدام، بالرغم من أنه ما زال أقل بكثير من كامل إمكاناته، وإلى تنامي المخاطر المادية التي تهدد الاستدامة بالنسبة للمستثمرين. ومن بين المسائل الأخرى، عرض المدير المنصة الإلكترونية المخصصة للمرصد العالمي للتمويل المستدام التي أطلقت مؤخراً. ونكر أن الهدف من هذه الأداة هو مواجهة تحديات تجزؤ معايير الاستدامة وتعدد عمليات الإفصاح (تحسين الحصول على البيانات والمعلومات المتصلة بالتمويل المستدام) ومعالجة المخاوف المتصلة بالتمويه الأخضر للاستدامة. وأثنى المدير أيضاً على مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التي تضم 113 سوقاً مالياً.

وقد قُدمت، في إطار هذه المبادرة، أنشطة لبناء القدرات وأُتيحت منصة للحوار بشأن استدامة الشركات. وبفضل مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة وغيرها من المبادرات، يرصد الأونكتاد لوائح الاستثمار المستدام ووسائله.

53- وتألّف فريق التّحاور من سبعة أعضاء هم: الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى منظمة التجارة العالمية؛ ورئيس الرابطة الأوروبية للمستثمرين على المدى الطويل؛ ومستشار أقدام للسياسات بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية؛ ونائب الرئيس التنفيذي بمؤسسة التمويل السويسري المستدام؛ ومدير الإدماج، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ وكبير موظفي حوكمة الشركات بمؤسسة التمويل الدولية؛ ومدير السياسات بشبكة مبادئ الاستثمار المسؤول؛ ورئيس المبادرات والشراكات الاستراتيجية للتمويل المستدام بمجموعة لندن للأوراق المالية.

54- وأثنى الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى منظمة التجارة العالمية ورئيس الرابطة الأوروبية للمستثمرين على المدى الطويل، اللذين توليا الرد على الأسئلة، على فائدة المرصد بالنسبة لمجتمع الاستثمار المستدام وأقرّا أنشطته. ورأى رئيس الرابطة الأوروبية للمستثمرين أن بإمكان المرصد الإسهام في بناء الثقة، لأن الإفصاح الكامل عن المعلومات لن يحشد التمويل ما دامت الثقة في المعلومات المفصّل عنها منعدمة.

55- وشدد عدة متحاورين وبعض المندوبين على التحدي الأولي الذي يواجه المستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية مستدامة، وهو عدم وجود صيغة مشتركة لوصف الاستثمارات المستدامة وصفاً دقيقاً. وتحدثوا عن دور التصنيفات باعتبارها لبنة أساسية، فضلاً عن استخدام أهداف التنمية المستدامة مقياساً ومعياراً لتصميم هذه الصيغة ضمناً لاستدامة الاستثمارات.

56- ووجه جميع المتحاورين الانتباه إلى أهمية إفصاح الكيانات والمؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق المعاشات التقاعدية، عن استدامتها. ومع ذلك، ما زال العديد من الشركات المدرجة في البورصة لا يكشف عن معلومات الاستدامة الأساسية، مثل انبعاثات غازات الدفيئة، التي يمكن أن تعوق الانتقال إلى مستوى انبعاثات صفري صاف. وأشار أحد المتحاورين إلى أنه عندما لا يُفصّل عن المعلومات، يفترض المستثمرون أن الأداء ضعيف قياساً بمعايير الاستدامة. وتكررت متحاوراً أخرى أن نسبة 5 في المائة فقط من الاقتصاد العالمي تتماشى مع هدف الحفاظ على الاحترار العالمي دون نسبة 1,5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي. وأشارت في هذا الصدد، إلى أن الحاجة لا تدعو إلى مزيد من الشفافية فحسب، بل تدعو أيضاً إلى تحسين أداء استدامة الاستثمارات. ولاحظ متحاور آخر أن القطاع المالي كان يميل في بداية الأمر إلى الاعتقاد بألا أهمية تُذكر لهذا القطاع في مكافحة تغير المناخ. غير أن ثمة حالياً وعياً أكبر بكثير بأن القطاع المالي حاسم في واقع الأمر من حيث القرارات الاستثمارية التي يتخذها. وأعرب العديد من المتحاورين عن قلقهم إزاء تحديين. يتعلق الأول بمسألة المقاييس، مثل التحديد الكمي لانبعاثات غازات الدفيئة والاتفاق على معيار مشترك؛ ويتعلق الثاني بمسألة الحاجة إلى الانتقال من المعايير الطوعية إلى المعايير الإلزامية. وأثنى أحد المتحاورين على الجهود المبذولة فيما يتعلق بالمرصد من أجل تعزيز قدر أكبر من التفاصيل عند الإفصاح عن الاستدامة، وذلك بإتاحة قاعدتي بيانات جديدتين، ولاحظ أهمية بيانات أطراف ثالثة وتقييماتها. وإضافة إلى إجراءات الإفصاح، أشار متحاور آخر إلى الحاجة إلى مدونات إشرافية تعزز التفاعل بشأن تغير المناخ مثلاً.

57- وسلط عدة متحاورين الضوء على الحاجة إلى زيادة توافر الإبلاغ عن الاستدامة على الصعيد العالمي. واستشهدوا بعمل مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، عن طريق المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وبعمل الأونكتاد. وقد حال عدم وجود معايير متوائمة ومتماثلة دون قدرة المستثمرين على إجراء تقييمات دقيقة لمخاطر الاستدامة عبر الأسواق والبلدان، وهو ما سيفضي إلى تقاوم مشكلة التمويل الأخضر. وشدد أحد المتحاورين على دور المنظمات الدولية في بناء الثقة والمصادقية بدعمها معايير محددة، مثل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وهو ما أفاد البلدان النامية التي لا تملك بالضرورة الموارد اللازمة لتقييم مخاطر الاستدامة في الأسواق المالية بالاعتماد على قدراتها الذاتية.

58- وشدد عدة متحاورين على الحاجة إلى التعاون والشراكة عالمياً للمساعدة على تسريع وتيرة التغيير في الأسواق المالية، وتحقيق اعتراف واسع النطاق بالتعاريف المحيطة بمعايير مخاطر الاستدامة وقابلية تشغيلها بيئياً. ومن شأن هذا الأمر بدوره أن يساعد على معالجة اختلالات التمويل المستدام بين الأسواق المتقدمة النمو والأسواق النامية. وشدد بعض المتحاورين على دور المؤسسات العامة وآليات التمويل المختلط في المساعدة على التخفيف من حدة تصورات المخاطر في الأسواق الناشئة واستدامة الاستثمارات طويلة الأجل ضمن بيئة تتراجع فيها عائدات الاستثمار. وأثنا على عمل الأونكتاد في تيسير الاستثمار المؤسسي الطويل الأجل في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية.

59- وأشار العديد من المتحاورين إلى الحاجة إلى إرشادات وتدريبات وأنشطة نموذجية لبناء القدرات في البلدان النامية بشأن تقييم مخاطر الاستدامة وتنفيذ معايير الإبلاغ وإصلاحات السياسة العامة، بما في ذلك من أجل الحكومات وأسواق رأس المال والمؤسسات الاستثمارية والمُصدِّرين. ودعا إلى تقديم المساعدة التقنية للمساعدة على تكييف التمويل المستدام مع الظروف المحلية في الأسواق الأقل نضجاً. وأقروا أيضاً بعمل الأونكتاد في عدة مجالات، بما في ذلك تحديث تدريب المُصدِّرين على تنفيذ المعيارين سين 1 وسين 2 الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة والتعاون لدعم معايير الإبلاغ الأخرى.

60- وأشار عدة متحاورين إلى الدعم والتوجيه المقدمين من الأونكتاد إلى أسواق رأس المال بشأن مسألة الاستثمار المستدام، بوسائل منها مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة وعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بشأن الإبلاغ عن الاستدامة.

61- وعلق أحد المندوبين على أوجه القصور التي تترتب على عدم اتساق المعايير فيما يتعلق بالاستثمارات المستدامة والحاجة إلى تصنيفات مشتركة لها عتبات تقنية صارمة، وكيفية وضع المعايير في المنطقة التي يقع فيها بلده.

62- ووصف مندوب آخر جهود بلده في مجال التمويل المستدام. وقال إن هذه الجهود تشمل مواءمة تشجيع الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، بعد تحديد 11 قطاعاً يكتسي أولوية وله تأثير مباشر على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشار إلى أن العمل جارٍ مع حكومات دون وطنية لتحويل الاستراتيجيات إلى مشاريع ملموسة. ودعا أيضاً إلى تبسيط إطار تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، الذي اعتبره مكلفاً ومرهقاً للغاية.

63- وشكرت المديرية المشاركين وسلطت الضوء على دور الأونكتاد بوصفه ميسراً لعمليات وضع المعايير ومقدماتاً للبيانات والمنصات لبناء توافق الآراء.

دال- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة (البند 7 من جدول الأعمال)

64- عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد النقاط الرئيسية للتقدم المحرز خلال السنة السابقة فيما يتعلق بالأركان الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء.

65- وقالت إن البحث والتحليل يثران منشورات الشعية، بما في ذلك منشورتيها الرائدتين تقرير التكنولوجيا والابتكار، وتقرير الاقتصاد الرقمي، إلى جانب مخرجاتها المعيارية والتحليلية. وسيركز الإصدار المقبل لتقرير التكنولوجيا والابتكار على نوافذ الفرص التي تتيحها للابتكارات الخضراء خدمة للجمهور وكوكب الأرض. وتستضيف الشعية برنامجاً للتعاون التقني يشمل النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، وهو مشروع شامل ينطوي على التكنولوجيا واللوجستيات التي تعزز عمليات نقل التكنولوجيا.

وكثيراً ما يُذكر هذا النظام الآلي في المنتجات التحليلية التي تصدرها الشعب الأخرى. وفي مجال بناء توافق الآراء، ذكرت المديرية أن الشعبة مسؤولة عن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولديها التزامات أخرى متعددة بشأن العمل الحكومي الدولي. وستجرى مناقشات في الدورة المقبلة للجنة بشأن موضوع التكنولوجيا الخضراء وضمان توافر مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي للجميع.

66- ويمكن مشاهدة أثر التقسيم ضمن جميع الأركان الثلاث. فعلى سبيل المثال، أفاد تقرير الاقتصاد الرقمي المداولات الحكومية الدولية، مثل الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والفريق العامل المعني بالاقتصاد الرقمي التابع لمجموعة العشرين. وفي إطار الرئاسة المقبلة لمجموعة العشرين، التي ستتقلدها الهند، طلب الفريق العامل المعني بالتنمية مشاركة الأونكتاد. واستفاد تقرير الاقتصاد الرقمي من أعمال التعاون التقني، مثل تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية واستراتيجيات التجارة الإلكترونية. وأفاد تقرير التكنولوجيا والابتكار مداولات حكومية دولية مثل مداولات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وأسهمت مداولات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بدورها في تشكيل البحوث، كما يتضح من سلسلة الدراسات الجارية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار. واستفادت أعمال التعاون التقني من الركيزتين الأخريين، مثل مشروع التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، الذي يتيح التوجيه والتدريب لصاحبات المشاريع الرقمية ويهدف أيضاً إلى إشراكهن في مناقشة السياسات العامة في بلدانهن. واستند مشروع قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي إلى أوجه التآزر بين هذه الأركان في حين دعمت أنشطة الفريق العامل عملية بناء توافق الآراء. وأفضى المشروع أيضاً إلى أعمال معيارية. وقد أدرجت الفقرة 166 مؤخراً ضمن جهود الشعبة في مجال التعاون التقني، بينما ظل النظام الآلي للبيانات الجمركية برنامجاً رئيسياً.

67- واستفسر نائب رئيس اللجنة، الذي ترأس الاجتماع المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، عن الشراكات التي يمكن إنشاؤها وإثرائها لجهود مماثلة تتعلق بالتجارة الإلكترونية، مثل الشراكات التي أصبحت منظمة التجارة العالمية تضطلع بها. ورداً على ذلك، ذكرت المديرية أن الشراكات تتحقق بفضل التعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مختلف شعب الأونكتاد، فضلاً عن الجهات الشريكة الخارجية وغيرها من الوكالات الدولية. ولاحظت أيضاً أن تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية.

68- وسأل أحد المندوبين عن دور الأونكتاد في سد الفجوات التي حددها تقييم استعداد بلده للتجارة الإلكترونية. وردت المديرية بأن التقييمات تلتها المرحلة 2 التي تتناول التنفيذ. وقد أفضى هذا الأمر في بعض البلدان إلى صياغة تشريعات للتجارة الإلكترونية.

69- وقدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد تقريراً مرحلياً عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر عبر الأركان الثلاث لعمل الأونكتاد. وسلط الضوء على حقائق وأرقام تتعلق بأنشطة نُفذت العام الماضي وأظهرت أثر أنشطة الشعبة واستجابتها لميثاق بريدجتاون. وفيما يتعلق بالمنتدى العالمي للاستثمار 2021، لاحظ أن دور المنتدى، بوصفه حواراً بين جهات متعددة صاحبة المصلحة، يركّز على مجتمع الاستثمار والتنمية. وقدم مدير الشعبة معلومات محدّثة عن الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة والمرصد العالمي للتمويل المستدام، الذي أُطلق نشاطه خلال انعقاد المنتدى. وأضاف أن النسخة المقبلة من المنتدى ستُعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أبو ظبي. وسلط الضوء على الجهات الشريكة للشعبة على الصعيد العالمي، بما في ذلك مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، وشبكة معاهدات الاستثمار الدولية، وشبكة وكالات تشجيع الاستثمار، وشبكة الشركات العائلية لأغراض التنمية المستدامة.

وأشار إلى أوجه التآزر التي نشأت عن التعاون مع برامج الأونكتاد الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في التجارة عبر الحدود، وسياسات المنافسة، وأقل البلدان نمواً، والبرامج الخاصة، والتكنولوجيا واللوجستيات عن طريق تقديم الخدمات المشتركة للاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية، والمشاركة في إتاحة التدريب على الفقرة 166، ودعم برنامج تيسير التجارة، فضلاً عن خدمات دائرة الإحصاءات.

70- ووصف المدير العمل الذي أنجزته شعبيته، استجابة لدعوتها إلى الاستثمار في القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وتقديم دعم محدد لأكثر البلدان ضعفاً فيما يتعلق بالأثر السلبي لتغير المناخ. وأشار إلى إصدار تحليل مستفيض لاتجاهات وسياسات الاستثمار في قطاعات تغير المناخ، وتحدث عن التفاعل بين نظام الاستثمار الدولي والعمل المناخي، ومختلف برامج بناء القدرات، بما في ذلك سلسلة من حلقات العمل بشأن دور أسواق الأوراق المالية في تعزيز الحلول المناخية المبتكرة، ومبادرات بناء توافق الآراء، مثل المنتدى الرفيع المستوى المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية المعني بالاستثمار العالمي والتجارة العالمية لأغراض التحويل المناخي، وذلك خلال انعقاد مؤتمر الأطراف السابع والعشرين.

71- وأثنى أحد المندوبين على عمل الشعبة في جميع الأركان الثلاث واقترح مواصلة البحوث المتصلة بالتجارة في الخدمات، وزيادة الأعمال من أجل تعزيز النظم الإيكولوجية الناشئة. وطلب نائب رئيس اللجنة معلومات عن المناطق الاقتصادية الخاصة. واقترح مندوب آخر أن من الممكن أن تترتب على الحرب في أوكرانيا عواقب على الاستثمار المؤثر. ورداً على ذلك، تحدث المدير عن شروط الاستفادة من برنامج الأونكتاد لبناء القدرات دعماً للمناطق الاقتصادية الخاصة، وشدد على مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الدور المتزايد للخدمات التي يحركها الابتكار التكنولوجي في سلاسل القيمة العالمية للسلع المصنّعة، وسلط الضوء على دور الشعبة في تشجيع الاستثمار خدمة للتنمية.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

72- افتتح الدورة الثانية عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، المعقودة في قصر الأمم بجنيف في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، رئيس اللجنة في دورتها الثانية عشرة، السيد عمر زنيبر (المغرب).

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

73- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة أورورا دياز - راتو ريفولتا (إسبانيا)

المقرر: السيد بيتر نالاندا (كينيا)

نواب الرئيسة: السيدة فيوليتا فونسيكا أوكامبوس (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

السيد قاسم الدرويش فخرو (قطر)

السيد سلمان خالد شودي (باكستان)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

74- اعتمدت اللجنة أيضاً في جلستها العامة الافتتاحية، المعقودة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جدول أعمالها المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/47. وبناء على ذلك، كان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة؛
 - (ب) اجتماع الخبراء المعني بإعادة النظر في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المشهد التنافسي لما بعد الجائحة.
- 4- تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.
- 5- الاستفادة من تأثير التكنولوجيات الجديدة من خلال عمليات تقييم آثار التكنولوجيا.
- 6- زيادة تعبئة التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 7- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.
- 8- مسائل أخرى.
- 9- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - مسائل أخرى

(البند 8 من جدول الأعمال)

75- لم تُعرض مسائل معلقة أخرى على اللجنة.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 9 من جدول الأعمال)

76- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أُذِنَتْ لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيسة، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

الحضور*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	الأرجنتين
	إسبانيا
	إسواتيني
	ألبانيا
	ألمانيا
	الإمارات العربية المتحدة
	أوروغواي
	أوغندا
	إيران (جمهورية - الإسلامية)
	باكستان
	البرازيل
	بنغلاديش
	بنما
	بوتسوانا
	بوروندي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	بيرو
	ترينيداد وتوباغو
	تونس
	جامايكا
	الجزائر
	جمهورية كوريا
	جنوب أفريقيا
	زامبيا
	زمبابوي
	سري لانكا
	السودان
	سيشيل
	الصين
	غامبيا
	غواتيمالا
	غيانا
	فرنسا
	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
	فلبين نام
	كمبوديا
	كوستاريكا
	الكونغو
	كينيا
	ليسوتو
	مدغشقر
	مصر
	المغرب
	المكسيك
	موزامبيق
	نيجيريا
	نيكاراغوا
	هايتي
	الهند
	اليمن

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/INF.13.

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثّلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجموعة البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

الاتحاد العالمي لنقابات العمال